قوله والعالم المراد به هاهنا اي في قوله ودليل حدوث العالم واما الاول اي في قوله
لحدوث العالم فالمراد به ماسوى الله قوله لاتحاد الدليل الخ اي في الجملة والا فالمتحد
الدليل مع بعض المدلول تدبر قوله وتقرير ذلك اي ماتقدم من البرهان ومن
الاستدلال بحدوث الاعراض على حدوث الاجرام الان المهم قدم الكلام على برهان
الوجود ثم تكلم على دليل حدوث العالم والشرط قلب ذلك وحاصل ماانشار له انكم
في تقرير ذلك ان تقول اجرام السموات والارضين ملازمة للاعراض الحادثة وكل
ملازم للحادث فيجب له الحدوث ينتج اجرام السموات والارضين يجب لها الحدوث
اما الصغرى فقد اشار لها بقوله لايخلي على كل عاقل ان السموات الخ واشار الى وصف
الاعراض بالحدوث بقوله وهي حادثة وهذه هي الدعوى التي تضمنها صغرى الدليل
فاقام الدليل عليها بالمشاهدة حيث قال لمشاهدة تغيرها الخ واما الكبرى فاشار
لها بقوله وملازم الشيء لايسبقه الخ واشار للنتيجة بقوله فيجب اي الحدوث
للاجرام واما قوله والحركة والسكون ملازمان للجرم الخ فمهد للكبرى باعادة
الصغرى الا انه انقلب عليه الكلام سهوا لانه جعل الاعراض هي الملازمة للاجرام
والمهم جعل الاجرام هي الملازمة والملازمة وان كانت تفيد ان كلا منهما يلزم الاخر
الا ان المناسب ماسلكه المهم من جعل الاجرام ملازمة للاعراض لحادثة لا العكس
فكان حق التعبير ان يقول مغير على ماسبق فالجرم ملازم للحركة والسكون
وملازم الشيء لايسبقه فيكون حادثا مثله لانه قد ثبت له الحدوث ومصدوق
الشيء هو الحركة والسكون وكل ما لازم الحادث حادث ينتج ان الجرم يجب له الحدوث
وهذا معنى قولنا العالم حادث فتأمل هذه النتيجة وتحملها صغرى لبرهان الوجود
ونظمه هكذا العالم حادث وكل حادث يفتقر الى محدث ينتج العالم يفتقر الى محدث
اما الصغرى فاشار لها لقوله فيجب للاجرام اي الحدوث واما الكبرى فرمز لها
بقوله واذا كانت حادثة افتقرت الخ وقوله لان العالم الخ دليل الكبرى والحاصل
ان الشرط قدم دليل الصغرى حتى انتجها فاخذ النتيجة وحملها صغرى البرهان
ثم ذكر بعد ذلك دليل الكبرى وهو هاهنا هل مافي المهم الان فيه تقديم ما حقه
وتأخير او انما اطلنا الكلام لان الشرط شتت قوله واقتصرنا بنا للمفعول
اي اقتصر القوم او بنا للفاعل اي المهم اي اقتصر على التصريح بهما فلا ينافي
انه قال وغيرها قوله وملزم يشاهد فيه التغير الخ اي والاجرام التي لم يشاهد
فيها تغير الحركة والسكنات فهو قابل لهما قوله خارج عن ذاته اي عن ذات
العالم والمراد بالخروج المغايرة يعني انه لابد من وجود ذاته مغايرة لذات العالم والا

كان حادثا مثلها فلا يرجح والانتهم من قوله خارجة عن ذاته ان ذات الحق تعالى
منفصلة عن ذات العالم كما ينازع الاكثر الاذهان اذ جل الله المتعالي في
حيده ان يكون منفصلا كما انه منزه عن ان يكون متصلا بالعالم فالحق تبارك
وتعالى يستحيل عليه الاتصال والانفصال اذهي من صفات الحوادث واي شيء
هو العالم بالنسبة لباهر قدرته حتى يتصل به او ينفصل عنه فان قلت الشيء
اما متصل واما منفصل اذ لاواسطة قلنا الحادث اما القديم فلا كما انه لايوصف
بالكبر ولا بالصغر قوله واما برهان وجوب القدم الخ جعله الشرح اقترانيا من
الشكل الاول مركب من شرطيتين حيث قال وبرهانه انه لو لم يكن قديما لكان
حادثا ولو كان حادثا لافتقر الى محدث وينتج لو لم يكن قديما لافتقر الى محدث
وقوله الشرح لما تقدم ان كل الخ دليل الكبرى وعليه فيكون المهم ذكر الصغرى وحذف
الكبرى والنتيجة ورمز لها بقوله فيفتقر الى محدث وهذا وجه سهل وجميل
كما هو المتبادر ان يكون برهانا استثنائيا وتقريره ان تقول لو لم يكن قديما
لكان حادثا اذ الواسطة بينهما كما مر كونه حادثا محال فبطل اللازم وهو لم يكن
قديما واذا بطل لم يكن قديما ثبت كونه قديما وهو المطلوب فحذف المهم الاستثنا
استغنى عنه بدليلها وهو قوله فيفتقر الى محدث وهذا الدليل لاستثنائي ايضا حذف
مقدمته والتقدير اذ لو كان حادثا لافتقر الى محدث وحذف الاستثنائية كالنتيجة
ايضا والتقدير لكن افتقاره الى محدث محال ينتج كونه حادثا محال وقوله ويلزم
الدور الخ دليل هذه الاستثنائية المحذوفة يجعل تقريره استثنائيا كالذي
قبله بان يقال لو افتقر الى محدث لزم الدور او التسلسل والدور والتسلسل
محال فالافتقار يلزمه المحال والاسهل في ترتيب اللوازم ان تقول لو لم يكن
قديما لكان حادثا ولو كان حادثا لافتقر الى محدث ولو افتقر الى محدث لافتقر
محدثه الى محدث ايضا لاتحاد المماثلة بينهما ولو افتقر المحدث الى محدث لزم اما
الدور واما التسلسل وكل منهما محال وما ادى الى المحال وهو الحدوث محال واذا
استحال الحدوث ثبت القدم وهو المطلوب قوله يعني اذا ثبت الخ مراده اذا عرفت
ثبوت وجود الخ وقوله وهب ان يكون الخ اي وهب معرفة كونه قديما بالبرهان وبرهان
الخ والا فلا يلزم من ثبوت الوجود وجوب القدم اذ الموجود في نفسه قد يكون
حادثا كالعالم قوله لانه اي التسلسل يودي الى عدم الالوهية وذلك لما يلزم عليه
من حوادث لاالى اول لها وهذا يقال فيما ذكر لها حوادث يقتضي الاولية وكونها لاالى
لها يقتضي انها ليست حادثة اذ المعنى على ان كل فرد فرد حادث وهذا يقتضي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)